

## **المقبل: قرار إلغاء المقابل المالي يدعم استدامه القطاع الصناعي**

أكَد رئيس مجلس إدارة غرفة القصيم الأستاذ علي بن سليمان المقبول، أن قرار مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بإلغاء المقابل المالي على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخصة، يُعد خطوة استراتيجية بالغة الأهمية تعكس حرص القيادة الرشيدة على دعم القطاع الصناعي وتمكينه من النمو والاستدامة، وتعزيز دوره الحيوي في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأوضح المقبول، أن هذا القرار يسهم بشكل مباشر في تخفيف الأعباء التشغيلية عن المصانع الوطنية، ويرفع من كفاءتها التنافسية، ويدعم قدرتها على التوسيع وزيادة الإنتاج، بما يعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وسلسل الإمداد المحلية.

مضيفاً، أن القرار يُعد محفزاً قوياً لاستقطاب الاستثمارات الصناعية النوعية، وبيئة جاذبة للمستثمرين ورواد الأعمال في مختلف المناطق.

وبين المقبول، أن القرار يساهم في تمكين المنشآت الصناعية من إعادة توجيه مواردها نحو الابتكار والتطوير التقني ورفع جودة المنتجات الوطنية؛ ما يعزز من حضور الصناعة السعودية في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويدعم مستهدفات برنامج "صنع في السعودية".

وأكَد رئيس غرفة القصيم، أن هذا القرار يجسد بوضوح رؤية السعودية 2030 في بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومرن، ويبرهن على الاهتمام الكبير الذي يوليه سمو ولي العهد - حفظه الله - بالقطاع الصناعي باعتباره أحد أهم ركائز تنوع مصادر الدخل واستدامته، متقدماً بالشكر والتقدير للقيادة الحكيمية على ما تقدمه من دعم متواصل للصناعة الوطنية.